الفصل الخامس

الدور الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي

obeikandl.com

obeikandl.com

لم يقتصر دور المملكة العربية السعودية تجاه دول العالم الإسلامي على الدور السياسي فقط ، بل تعدى الأمر ذلك ليشمل الجوانب الأخرى مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضا . و على الصعيد الاقتصادي فقد قامت المملكة بأدوار عدة داخل بلدان العالم الإسلامي والتي يمكن التعرض لأبرزها وذلك على النحو التالي :

1. عضوية المملكة في العديد من منظمات التنمية الاقتصادية :

للمملكة العربية السعودية مشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم الإسلامي كما يتضح من عضويتها في عدد من المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

أ- الهيئة العربية للاستثمار والتنمية في الميدان الزراعي وهدفها الأول هو المساعدة في التنمية الزراعية للعالم العربي .

ب - برنامج الخليج العربي للمنظمة الإنمائية للأمم المتحدة وذلك بهدف المساعدة على تمويل المشروعات التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة وتنسيق الجهود التي تقوم بها بلدان مجلس التعاون الخليجي في ميدان المعونة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية .

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساعدة على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

د - المركز الدولي للبحوث في الاقتصاديات الإسلامية ودعمها .

هـ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا للتوسع في التسهيلات الخاصة ببحث وتنسيق الأنشطة الإنمائية التي كان يقوم بها من قبل المكتب الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في بيروت .

و- رابطة العالم الإسلامي ة التي تهدف إلى الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وتقوم الدول الأعضاء بالمساهمة المالية من اجل تنفيذ سياساتها .

ومن خلال هذه المنظمات وكثير غيرها تسخر المملكة طاقاتها ومواردها للعمل على النهوض بالوحدة الإسلامية والعربية والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي والإسلامي .

2. الدعم المادي والنقدي للقضية الفلسطينية:

قدمت المملكة الدعم المادي والمعنوي للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ نشأت القضية الفلسطينية وذلك في إطار ما تقدمه المملكة من دعم سخي لقضايا أمتيها العربية والإسلامية . وفي هذا الصدد، قدمت المملكة تبرعًا سخيًا في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام (1967م)، كما التزمت المملكة في قمة بغداد عام (1978م) بتقديم دعم مالي سنوي للفلسطينيين قدرة (1,97,300,000) مليار وسبعة وتسعين مليونًا وثلاثمائة ألف دولار، وذلك لمدة عشر سنوات (من عام 1979م وحتى عام 1989م) وفي قمة الجزائر الطارئة (1987م) قررت المملكة تخصيص دعم شهري للانتفاضة الفلسطينية مقداره (6) مليون دولار . كما قدمت المملكة في الانتفاضة الأولى (1987م) تبرعًا نقديًا لصندوق الانتفاضة الفلسطيني بمبلغ (1,433,000) مليون وأربعمائة وثلاثة وثلاثون ألف دولار، وقدمت مبلغ (2) مليون دولار للصليب الأحمر الدولي لشراء أدوية ومعدات طبية وأغذية للفلسطينيين .

كما تعهدت المملكة بتمويل برنامج إنمائي عن طريق الصندوق السعودي للتنمية بلغ حجمه (300) مليون دولار يهتم بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان تم الإعلان عنه في مؤتمرات الدول المانحة خلال الأعوام 94-95-97-1999م . بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية للسلع والمنتجات الفلسطينية .

على صعيداً آخر، أوفت المملكة بكامل مساهماتها المقررة حسب قمة بيروت (مارس 2002م) لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت علية قمة شرم الشيخ (مارس 2003م) بتجديد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدرة (184,8) مليون دولار للفترة من 1/ 4/ 2002م ـ 30/ 3/ 2004م. كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس (مايو 2004م) الخاصة باستمرار وصول الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من (1) أبريل حتى نهاية سبتمبر 2004م، حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدرة (46،2) مليون دولار. ويعتبر دعم المملكة للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة.

ولقد بادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي في القاهرة (2000م) باقتراح إنشاء صندوقين باسم صندوق "الأقصى" وصندوق "انتفاضة القدس" برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (200) مليون دولار لصندوق "الأقصى" الذي يبلغ رأسماله (800) مليون دولار، وتبرعت بمبلغ (50) مليون دولار لصندوق "انتفاضة القدس "الذي يبلغ رأسماله (200) مليون دولار.

وعلى الجانب الآخر اهتمت حكومة المملكة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية التي تعني بشئون اللاجئين مثل الأنروا، ومنظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، والبنك الإسلامي. والمملكة منتظمة في دفع حصتها المقررة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) المتمثلة في مساهماتها السنوية البالغة (1،200،000) مليون ومائتين ألف دولار لميزانية الوكالة، وقدمت لها تبرعات استثنائية بلغت حوالي (60،400،000) ستون مليون وأربعمائة ألف دولار، لتغطية

العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها الخاصة بالفلسطينيين. كما خصصت المملكة للأنروا مبلغ (34) مليون دولار ضمن منحة المملكة للفلسطينيين والبالغة (300) مليون دولار، التي أعلنت عنها خلال مؤتمرات الدول المانحة للأعوام (94 ـ 96ـ 97 – 1999م).

أما على صعيد الدعم الشعبي فبعد حرب يونيو1967م، عملت المملكة على تشكيل اللجان الشعبية لمساعدة الشعب الفلسطيني حيث ساهمت ولا تزال تساهم في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني من أبناء الشعب السعودي الذي تجاوب معها تجاوبا كبيرا، وقد بلغت إيرادات اللجنة الشعبية حوالي ملياري ريال سعودي، وقدمت المملكة في الانتفاضة الأولى عام (1987م) دعمًا شعبيًا بلغ أكثر من (118) مليون ريال، وفي الانتفاضة الثانية عام (2000م) قدمت المملكة دعما سخيا بلغ نحو (240) مليون ريال إضافة إلى التبرعات العينية مثل السيارات وسيارات الإسعاف والعقارات والمجوهرات والمواد الطبية والغذائية.

وفيما يتعلق بقضية القدس فقد أنشئت لجنة القدس في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي. وأصدرت المنظمة قراراً بشأن صندوق القدس تؤكد فيه أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق في دعم صمود الشعب الفلسطيني، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأسمال صندوق القدس (100,000,000) مائة مليون دولار. وتدعم المملكة صندوق القدس بهدف مقاومة سياسة التهويد والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة.

كما قامت المملكة بتقديم التبرعات النقدية والعينية عبر قنوات عديدة في هذا المجال، أهمها الدعم المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الأردنية الفلسطينية لدعم الصمود في الأراضي العربية المحتلة استجابة لقرارات القمم العربية

والإسلامية، حيث بلغ إجمالي ما قدم للجنة المشتركة ثمانمائة وخمسين مليون ريال. هذا بالإضافة إلى الدعم المقدم لسكان المخيمات الفلسطينية في لبنان والمنح الدراسة لأبناء الشعب الفلسطيني في المملكة وخارجها.

وعلى صعيد وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة فقد ساهمت المملكة في ميزانية الوكالة منذ فترة طولية. ويبلغ حجم المساهمة السنوية أربعة ملايين وخمسمائة ألف ريال، كما قدمت لها تبرعات استثنائية بلغت جملتها حوالي مائتين وخمسة وعشرين مليون ريال خصصت لأغراض متعددة منها المساهمة في تغطية العجز في ميزانية الوكالة وتنفيذ برامجها وتقديم الخدمات التعليمية ومواد الإغاثة الغذائية والطبية وبناء المخيمات.

وعلى صعيد حماية الآثار والمقدسات الإسلامية بفلسطين، فقد استجابت المملكة لجميع نداءات اليونسكو لحماية وترميم الآثار والمقدسات الإسلامية في فلسطين. حيث تحملت المملكة نفقات ترميم وإصلاح قبة الصخرة والمسجد الأقصى ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب ومساكن الأئمة والمؤذنين بالقدس لتمثل اهتمام المملكة بحماية المقدسات الإسلامية.

3. دعم المملكة للمنظمات الإسلامية:

من المعلوم أن المملكة العربية السعودية تسعى لترسيخ مفهوم التضامن والتكافل داخل العالم الإسلامي وهى تقدم أروع الأمثلة في ذلك من خلال مساهمتها المتنوعة في المجال التنموي والإغاثي داخل العالم الإسلامي والذي تنهض به بعض المنظمات، ومن ثم يمكن القول أن المملكة تقدم دعمًا سخيًا للمنظمات الإسلامية لمساعدتها على القيام بأعمالها على أكمل وجه، وقد قدمت المملكة لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها وحتى عام 1413هـ / 1993م حوالي. . . 3.929 مليار ريال عبر الأمانة العامة وأجهزتها.

وتمثل مساهمات المملكة عشرة في المائة من ميزانية المنظمة، فضلاً عن تقديم تبرعات طوعية شملت أنشطتها المختلفة بلغت حوالي 875 مليون ريالا، إضافة إلى دعم المملكة لرابطة العالم الإسلامي التي شهدت توسعًا ملحوظًا في أنشطتها وتعدد هيئاتها في عهد خادم الحرمين الشريفين، وتعد المملكة الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات تنمية إلى إجمالي الناتج من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والدولية بلغت 70.6 مليار ريال استفادت منها 72 دولة في شتى أنحاء العالم، كما قامت المملكة بإلغاء ديون رسمية مستحقة لها على عدد من الدول بقيمة 6 مليارات دولار استجابة لدعوة منظمة المؤتمر الإسلامي خلال القمة السادسة لها في داكار عام 1412هـ/ 1992م.

4. جهود المملكة في مجال تقديم الدعم المالي والاقتصادي للشعوب والدول الإسلامية:

من الممكن طرح أهم الجهود التي قامت بها المملكة على صعيد العمل الإسلامي في المجال الاقتصادي على النحو التالي:

أ. أزمة البوسنة والهرسك:

بلغ إجمالي التبرعات النقدية الحكومية والشعبية لصالح مسلمي البوسنة والهرسك حتى منتصف عام 1418هـ (1997م) ما يفوق على ألف وأربعمائة مليون ريال سعودي يضاف إلى ذلك التبرعات العينية والمواد الإغاثة والمعدات الطبية التي قامت الهيئة العليا لجمع التبرعات لمسلمي البوسنة والهرسك من خلال مكاتبها هناك بتوزيعها حيث أمكن توصيلها إلى المسلمين في أعماق المدن البوسنية المحتلة بالإضافة إلى عشرات القرى وأماكن تجمعات البوسنيين المهجرين اللاجئين في داخل البوسنة وفي كرواتيا والنمسا وتركيا وتقوم الهيئة أيضا إلى جانب ذلك بكفالة الأطباء ومعالجة الجرحى وترميم عشرات المساجد والمستوصفات فضلا عن إقامة المساجد في أماكن

وجود المهجرين إضافة إلى كفالة الأيتام. وقضاياهم على الصعيد الثنائي أو عن طريق المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ب. مجال التعاون الإنمائي الثنائي:

في ميدان التعاون الإنمائي الثنائي مع الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قامت المملكة بتقديم العديد من أوجه المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء، ففي خلال الأعوام الماضية بلغت جملة المساعدات الإنمائية المقدمة في هذا المجال على مختلف القنوات مائة وأربعة آلاف مليون ريال، بما في ذلك ما قدم عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لدعم مشاريع وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى رفع مستوي الشعوب الإسلامية.

ج. مجال الإغاثة والمساعدات:

قامت المملكة بدور بارز على صعيد الإغاثة ومساعدة المتضررين من الجفاف والكوارث الطبيعية، ودعم وسائل إيواء اللاجئين في الدول الإسلامية في قارتي أفريقيا وآسيا سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي ومن خلال المنظمات الدولية والحكومية أو غير الحكومية. فقد بلغت جملة مساعدات المملكة في هذا المجال حوالي أحد عشر ألف ومائتين وسبعة وثمانين مليون ريال، قدمت على شكل مساعدات نقدية وعينية ومواد علاجية وطبية ووسائل للإيواء، وكذلك توفير المياه عن طريق حفر الآبار وإقامة السدود ودعم برامج التنمية الريفية للتخفيف من آثار الجفاف ودعم برامج الإعمار للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والمساهمة في المؤسسات والبرامج المعنية بالإغاثة وشئون اللاجئين، بما في ذلك وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، والمساعدات المقدمة للاجئين الأفغان التي زادت عن حوالي ثمانمائة مليون ريال خلال الفترة من 1404 – 1418 هـ (1983 ـ1997م) إلى جانب المساعدات المقدمة عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أسهمت المملكة في

ميزانيتها منذ عام 1396 هـ (1976م) بمبلغ سبعمائة وخمسين ألف ريال سنويا، كما قدمت لها تبرعات استثنائية في حالات الطوارئ بلغ أجماليها نحو تسعة وسبعين مليون ريالا خصصت لدعم ميزانية اللجنة وتمكينها من تنفيذ برامج اللجنة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان وضحايا النزاع المسلح فيه.

د. المساعدات النقدية في مجال نشر الثقافة الإسلامية:

على صعيد دور المملكة في نشر تعاليم الإسلام والثقافة الإسلامية ولغة القرآن الكريم فقد بلغ جملة ما قدمته المملكة في هذا المجال أكثر من أربعة آلاف وستمائة وخمسين مليون ريال، وجهت لإنشاء وتعمير المساجد والمراكز الإسلامية وإيفاد المدرسين والدعاة للدول والمجتمعات الإسلامية وتقديم المنح الدراسية داخل المملكة وخارجها لأبناء المسلمين وإنشاء ودعم المؤسسات الصحية والاجتماعية والجمعيات الخيرية لتمكينها من مواصلة نشاطاتها في خدمة الإسلامي وأبنائه.

هذا إلى جانب إسهام المملكة بتقديم الدعم لرابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لها بوصفها هيئة دولية غير حكومية بما يزيد على مائة مليون ريال سنويا، إلى جانب تقديم الدعم للهيئات الإسلامية الأخرى المماثلة كالندوة العالمية للشباب الإسلامي.

هـ. المعونة المقدمة إلى البلدان الأقل نموا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي:

تمتعت أقل البلدان نموا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بحصة كبيرة من معونة المملكة المقدمة إلى أعضاء هذه المنظمة، إذ حصلت هذه البلدان القليلة النمو على 6114.88 مليون ريال سعودي من المبلغ الإجمالي البالغ 17216.18 مليون ريال، أي أن حصتها مثلث 35.5 في المائة من هذا الإجمالي، وكانت الولايات المتحدة قد صنفت 36 بلدا باعتبارها أقل البلدان نموا، وهي تضم 16 بلدا إسلاميا منها التي عشر بلدا في أفريقيا وأربعة بلدان في أسيا.

وخصصت المملكة جزءاً كبيراً من معونتها لتنمية قطاع النقل والمواصلات وتحديثه، ورصدت 2329.4 مليون ريال أي 39.4 في المائة من الإجمالي لتحديث الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وجاء القطاع الزراعي في المرتبة الثانية إذ حصل على 1084.1 مليون ريال 18.2 في المائة من الإجمالي بقصد التوسع في إنتاج المواد الغذائية والإنتاج الزراعي بأسره، أما التجهيزات الأساسية والاجتماعية أي التعليم والصحة والإسكان والتنمية الحضرية والمياه والمجاري في أقل البلدان نموا فقد كان نصيبها 562.9 مليون ريال 9.4 في المائة، وخصصت نسبة 6 في المائة من الإجمالي أي مبلغ 328.02 مليون ريال لتنمية مساقط المياه ولتوليد الطاقة الكهربائية منها، مما يساعد على التغلب على النقص الحاد في الطاقة دون تحمل التكاليف الباهظة التي تقترن عادة بالتوسع في مصادر الطاقة كما خصصت مبلغ 1073.1 مليون ريال 18 في المائة من الإجمالي لرفع مستوى الصناعات الأساسية التي تدعم القطاعات الإنتاجية وتساهم في نمو قطاع التجهيزات الأساسية مثل صناعات الأسمنت ومصانع السماد والصناعات الزراعية.

5. مساهمات الصندوق السعودي للتنمية:

بالنظر إلى صعوبة إيراد وصف تفصيل للجهود التي تبذلها المملكة في ميدان التعاون الإنمائي مع الأمم الإسلامية الشقيقة من خلال الوكالات الإقليمية والدولية المختلفة التي تقدم بيانها، وحيث أن الصندوق السعودي للتنمية هو القناة الرئيسية التي من خلالها تقدم المملكة مساعداتها التنموية الميسرة إلى البلدان النامية المختلفة، من هنا يكن الدور الذي تنهض به المملكة في هذا المجال من خلال الصندوق السعودي للتنمية.

أنشئ الصندوق السعودي للتنمية بمقتضى مرسوم ملكي صدر في شهر شعبان 1394هـ 1974م وبدأ يزاول عمليات في صفر 1395هـ 1975م وكان رأس مال

الصندوق عند إنشائه 10000 مليون ريال، ولكن بالنظر إلى تزايد حاجة البلدان النامية إلى المعونة لتنفيذ برامجها التنموية فقد زيد رأس المال مرتين وأصبحت جملته الآن 25000 مليون ريال سعودي، صحيح أن الصندوق لم يعمل إلا لفترة قصيرة ولكنه قطع أشواطًا كبيرة في ميدان التعاون التنموي الدولي. وهو اليوم يسهم في تمويل 276 مشروعا في 61 بلدا.

والدول المتلقية للمساعدة هي التي تقرر بنفسها أولوياتها من حيث المشروعات في إطار البرامج الإنمائية الخاصة بكل منها. وقد ظفر قطاع النقل بأكبر حصة من المعونة، ورصد له مبلغ 6097 مليون ريال أي 36 في المائة من الإجمالي نظراً لأن هذا القطاع يعاني من تخلف شديد في معظم البلدان من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي يضاف إلى هذا أن قطاع النقل يؤدى دوراً مهما في تسهيل انتقال السلع والأفراد في كل بلد، كما أن له دوره في تنمية الاقتصاد، هذا فضلاً عن أنه يعزز العلاقات فيما بين البلدان المتجاورة ويزيد من اعتماد بعضها على البعض الآخر، والمشروعات التي يشملها هذا القطاع خاصة ببناء الطرق ومد خطوط سكة الحديد وإنشاء الموانئ والمطارات.

بالنظر إلى حاجة معظم البلدان الإسلامية إلى زيادة إنتاجها من المواد الغذائية للقضاء على ما تعانيه من قصور محتمل فيها، فقد رصد الصندوق للقطاع الزراعي 42.3 مليون ريال سعودي أي ما يوازي 24.7 في المائة من جملة المعونة، وذلك لاستخدام هذه التربة وحفر الآبار وزراعة بعض المناطق وإنتاج بعض المحاصيل الحيوية وتصنيعها وبناء السدود للأغراض الزراعية ومشروعات صيد السمك. وإذ توجه المملكة معونتها صوب المشروعات الزراعية، فهي تأمل أن تتمكن من الاضطلاع بدور رئيسي في التصدي لبعض المتاعب التي تواجه البلدان الإسلامية وهي:

أـ وقف النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تخفيفا من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك .

ب ـ تركيز الاهتمام على الدور الذي تؤديه التنمية الزراعية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ج ـ الحد من وازدادت السلع والمنتجات الزراعية مما يؤدى إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات .

كما أن البلدان الإسلامية تحصل على حصة كبيرة من المعونة المقدمة من المملكة للاضطلاع بمشروعاتها الخاصة بالتجهيزات الاجتماعية إلا وهي مشروعات التعليم والصحة ومياه الشرب والمجاري وقد رصد لهذا القطاع مبلغ 2498 مليون ريال أي 14.7 في المائة من جملة المبالغ المرصودة . ومن شأن هذه المشروعات أن تخدم الذين هم في الحقيقة بمثابة حجر الزاوية في النهوض بعملية التنمية والاتجاه إلى الطريق السليم ، لأن التنمية لا تتم إلا على أيدي رجال تلقوا تعليمات طيبا وتمنعوا بصحة جيدة وتوافرت لهم أسباب الحياة الكريمة .

ثم أن مشروعات الطاقة تحصل بدورها على حصة كبيرة من المعونة تصل إلى 1769 مليون ريال أو 10.4 في المائة من الإجمالي ، وقد وجهت هذه الأموال إلى تمويل عدد من مشروعات الطاقة مثل بناء السدود لتوليد الكهرباء ومثل استغلال مشروعات الطاقة الحرارية من خلال المحطات التي تقام لهذا الغرض . وطبيعي أن للطاقة أهمية كبرى لأنها القوة الرئيسية التي تطلق العنان لاقتصاد البلدان النامية ، كما أن توفير الطاقة لتلبية احتياجات الاقتصاد المحل من شأنه أن ينهض بالإنتاج ويحسن بالتالي الأداء الاقتصادي في عدد من القطاعات .

أما قطاع الصناعة والتعدين فكانت حصته 1730 مليون ريال 10.2 في المائة من الإجمالي وقد رصد هذا المبلغ لتطوير الصناعات الأساسية ودعم القطاعات الإنتاجية

مثل مصانع الأسمدة والمواد الكيمائية والأسمنت والمنسوجات والسكر مع بناء المجمعات والمدن الصناعية، وتم تجنيب مبلغ 686 مليون ريال للإنفاق منه على مشروعات لم تتقرر بعد، وهي تمثل 4 في المائة من الإجمالي.

وبالإضافة إلى ما تقدمه المملكة من معونة إلى الأمم الإسلامية الشقيقة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فقد قدمت 236 مليون ريال لعدد من البلدان من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في القارة الإفريقية من خلال برنامج التسهيلات الخاص بالبلدان جنوب الساحل، كما أن المملكة قدمت معونتها إلى بلدان إسلامية أخرى تمويل مشروعات التنمية، وقدمت هبات لا ترد لسد عجوزات ميزان المدفوعات وتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي والحصول على السلع الأساسية والتخفيف من حدة الآثار المترتبة على الكوارث إلى غير ذلك، هذا وقد قررت المملكة أخيراً المساهمة في البرنامج الخاص بصندوق النقد الدولي للنهوض بالإصلاح الهيكلي ومؤازرته في أقل البلدان نموا، كما أن المملكة تساهم بمبلغ يقرب من 750 ألف ريال لهذا البرنامج من خلال الصندوق السعودي للتنمية.

6. العلاقات التجارية للمملكة مع الدول العربية والإسلامية:

على الرغم من العلاقة القوية بين المملكة العربية السعودية ودول العالمين العربي والإسلامي في المجالين التنموي والإغاثة إلا انه الواقع فيما يتعلق بالتبادل التجاري يؤكد أن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والدول العربية والإسلامية تتسم بالضعف بصفة عامة مقارنة بهيكل الصادرات والواردات حيث يتضح الآتي:

أـ نسبة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى هي 6٪ من إجمالي الصادرات عام 2004م ونسبة 4.5٪ من إجمالي الواردات عام 2005م وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول وتجمعات أخري برغم توقيع اتفاقية إتحاد جمركي

بين دول المجلس ويرجع ذلك بالأساس لتفضيل التجارة مع الدول الغربية بالأساس علاوة على تشابه وتماثل في صادرات دول المجلس بصفة عامة .

ب ـ ضعف التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وباقي الدول العربية الأخرى والتي قدرت نسبة صادرات المملكة العربية السعودية لها ما نسبته 5٪ وقدرت نسبة الواردات من باقي الدول العربية 3.6٪ من إجمالي الواردات .

وتركزت الصادرات بصفة عامة للمملكة مع كل من الأردن في المرتبة الأولي فمصر فالمغرب في المرتبة الثالثة ثم سوريا في المرتبة الرابعة ثم اليمن ثم لبنان ثم السودان على الترتيب وتركزت الواردات من الدول العربية في مصر في المرتبة الأولي ثم سوريا ثم الأردن ثم اليمن في المرتبة الرابعة بالترتيب .

opelkandl.com